



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الهروب من قبضة الاحتكار الثنائي كيف يدفع نظام الحزبين الأكراد للهجرة أفواجا؟

ميرا جاسم بكر



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الهروب من قبضة الاحتكار الثنائي كيف يدفع نظام الحزبين الأكراد للهجرة أفواجا؟

ميرا جاسم بكر *

حينما كنت في بغداد في أيلول الماضي، اتصل بي صديق كردي وسألني: «ميرا، هل يمكنك -من فضلك- زيارة وكالة سفر هناك لتسأل كم تبلغ رسوم تأشيرة بيلاروسيا؟ لقد قيل لي إنَّ الرسوم أرخص هناك». عدتُ -بعد يومين- إلى السليمانية، وزرْتُ مقهى أرتاده للقيام ببعض الأعمال. كنتُ أبحث في المقهى عن (هيفار) -وهو نادل-، كنتُ دائماً ما أتحدث معه قليلاً قبل البدء في العمل. سألتُ أحد زملائه «أين هيفار؟»، «ألا تعرف؟» أجاب الزميل: «إنَّه في بيلاروسيا». التقيتُ -في وقت لاحق من المساء- بأحد أعز أصدقائي، قال: «آه، لا أستطيع الانتظار للحصول على تأشيرتي.. لقد غادر كل من أعرفه»، اثنان من هؤلاء الثلاثة موجودان الآن في أوروبا والشخص الذي سألني عن رسوم التأشيرة كسر ساقه، ولم يتمكن من الرحيل.

يمثّل هؤلاء الأشخاص الثلاثة -الذين رغبوا في الهجرة- مجموعةً متنوعةً من الطبقات الاجتماعية في إقليم كردستان العراق، ابتداءً من الطبقة العاملة إلى الطبقات المتوسطة والعليا وكذلك الخلفيات التعليمية المختلفة. الأول، الذي حصل على مبلغ من المال لتمويل رحلته من والده، لم يكمل دراسته وتنقّل من وظيفة غير دائمية إلى أخرى، مع وظيفته الحالية كسائق شاحنة، ويتلقى أجراً شهرياً يزيد تقريباً على (200) دولار. تخرّج الثاني في جامعة حكومية، لكنّه، مثل الغالبية العظمى من الشباب، فشل في العثور على وظيفة في مجال دراسته وحصل على وظيفة في مقهى بأجر شهري قدره (450) دولاراً. لقد استخدم مدخراته على مدار سنوات لتمويل الرحلة. أنهى الثالث دراسته في واحدة من أفضل الجامعات الخاصة المعروفة في جميع أنحاء البلاد، مع وظيفة مستقرة توفر له دخلاً شهرياً يزيد على (2000) دولار، وهو ما يجنيه نسبياً نخبة صغيرة في القطاع الخاص، لكنهم ما زالوا يهاجرون.

يجبّد هذا المدخل الافتتاحي الخلفيات الاجتماعية المعقّدة لبعض أكراد العراق الذين حاولوا مؤخراً الهجرة إلى أوروبا. فضلاً عن أنّه يُشير إلى تفتّشي فكرة الهجرة التي ظهرت منذ عام

2014. منذ ذلك الحين، يمر إقليم كردستان بوضع اقتصادي وسياسي متدهور، ممّا أدّى إلى تأجيج الرغبة في الهجرة. أصبحت المنطقة أكثر استقطاباً من أي وقت مضى منذ عام 2003، والاقتصاد بالكاد يوفّر فرص عمل لتدفق الشباب الذين ينضمون إلى القوى العاملة. هيمن الحزبان الحاكمان -الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني- على المنطقة منذ إنشاء حكومة إقليم كردستان عام 1992 وحافظاً على «الاحتكار الثنائي» للنظام السياسي والاقتصاد في المنطقة. سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني على دهوك وأربيل بلا منازع تقريباً، في حين أثبت الاتحاد الوطني الكردستاني مع التحديات الانتخابية، تفوقه العسكري والاقتصادي على السليمانية.

مع تدهور الاستقرار السياسي والاقتصادي في إقليم كردستان منذ عام 2014 فقد ازدادت رغبة أكراد العراق في الهجرة إلى أوروبا، مع العوائق القانونية والرحلة الغادرة التي يواجهها عديد من المهاجرين. ويرجع ذلك إلى أنّ دوافع الهجرة الجماعية الموجودة في عام 2014 تزداد سوءاً منذ ذلك الوقت. ومن ثمّ، ما أن يجد الناس فرصة للرحيل، فإنّ تدفق المهاجرين الأكراد يبلغ الحدود الأوروبية. ينتاب هذا اليأس الأكراد العاديين ليس مجرد أزمة إنسانية، بل أصبح أيضاً سلاحاً من أسلحة السياسة الخارجية لدول مثل بيلاروسيا التي تستغل المظالم الكردية لمتابعة منافسات القوة الأوروبية. لذا، تتجاوز مشكلة الهجرة الجماعية للأكراد السياسات الإقليمية في الشرق الأوسط، وأصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمشاكل التي تواجهها الحكومات المضيفة القريبة من الوطن.

هاجر الأكراد من العراق في موجات عديدة في القرن العشرين. مع ذلك، فإنّ موجة الهجرة الحالية فريدة من نوعها من حيث إنّ معظم المهاجرين الأكراد لا يفزّون من حرب أو اضطهاد حكومية غير كردية. في السبعينيات هاجر أكراد العراق إلى أوروبا وإيران والاتحاد السوفيتي؛ بسبب انهيار «ثورة» (أيلول)، في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، فرّ عديد من الاضطهاد السياسي والإبادة الجماعية والتهجير القسري على يد النظام البعثي. في التسعينيات من القرن الماضي، أدّى الفقر المدقع نتيجة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة والعراق على حكومة إقليم كردستان المتشكلة حديثاً، والحرب الأهلية بين الأحزاب السياسية الكردية إلى نزوح أعداد أخرى كثيرة، ودفعهم إلى البحث عن ملاذ خارج العراق. مع ذلك، تُشير موجة المهاجرين منذ عام 2014 إلى فشل النظام السياسي الذي حلم به معظم أكراد العراق وحارب كثيرون من أجل تحقيقه، والأهم من ذلك أنّه كان من المفترض أن يصون كرامة الأكراد، وهم مجموعة عرقية عديمة الجنسية. لقد استقبلت الأكراد لإنشاء مثل هذه الدولة، منذ تشكيل العراق الحديث في عام 1921.

تسعى هذه الورقة إلى شرح الأسباب الرئيسة وراء هجرة الأكراد العراقيين إلى أوروبا. تستمد تحليلها من (12) مناقشة جماعية مركزة شبه منظمة (FGD) في (12) منطقة رئيسة في إقليم كردستان من تشرين الثاني إلى كانون الأول 2021. تضمنت خلفيتهم الخريجين العاملين، والخريجين العاطلين عن العمل، وطلاب الجامعات، والموظفين الحكوميين (في قطاعات التعليم والصحة والأمن) والصحفيين وناشطي المجتمع المدني والناشطين السياسيين. وشملت مناطق مجموعات التركيز أقاليم المنطقة الثلاث، وعلى وجه الخصوص، المناطق الأصلية للمهاجرين.

تحدّد هذه الورقة الأسباب التالية للهجرة من إقليم كردستان العراق بعد عام 2014:

1. الشباب الكردي، الذي همّشته الأحزاب السياسية ويعيشون وضعاً اقتصادياً بائساً، يبحث عن الفرص في الخارج: غياب الاقتصاد المستدام هو نتيجة ثانوية لتوسّع نظام المحسوبية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني من 2007-2014، ويعتمد الاقتصاد غالباً على تحويلات ميزانية حكومة إقليم كردستان من الحكومة الفيدرالية. لم يستطع الهيكل الاقتصادي الناتج عن هذا النظام مواكبة النمو السريع للسكان دون سن الثلاثين في إقليم كردستان-العراق. في حين عزّزت المحسوبية القاعدة الثنائية للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، لم يكن هذا الهيكل قادراً على استيعاب إعداد فئة الشباب المتزايدة في سوق العمل.

2. فك الارتباط وعدم وجود بدائل للقيادة السياسية الحالية ونظام الحزب: بعد انهيار نظام البعث، كان أكراد العراق يأملون في إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية في إقليم كردستان العراق. دعت حركة كوران (الكردية من أجل التغيير)، التي أُسِّسَت عام 2009، إلى مثل هذه الإصلاحات عن طريق العصيان المدني، ثم السياسات الانتخابية لاحقاً. ومع ذلك، أثبت تحالف الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أنّه يتمنّع بالمرونة، وأدّى عدم فاعلية حركة التغيير والاضطرابات الداخلية إلى تراجعها.

3. انحسار جاذبية المشروع الوطني الكردي: تنبع خيبة الأمل العميقة لأكراد العراق من نظام الحكم الذاتي الذي أُسِّسَ عام 1992 في عهد الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، والذي وعد بإنهاء الإذلال واستعادة كرامة أكراد العراق. لقد فشل النظام في توفير الحرية للجميع وترسيخ الديمقراطية وضمان جميع مزايا المواطنة، وتقديم تعويضات لمن عانوا من عداء

النظام العراقي السابق، والذين اعتمدوا على وعود المشروع القومي الكردي، وهو مشروع يتبناه (ويجسده) الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. نتيجة لذلك، تحلّى عديد من أكراد العراق عن مُثل بناء الأمة، وهاجروا بدلاً من ذلك للتعبير عن مظلوميتهم ومن إذلال كرامتهم.

نظام المحسوبة في إقليم كردستان العراق: الدافع الرئيس للهجرة

أ. صور متعدّدة الطبقات من المحسوبة من 2014-2003 بنى اقتصاداً ريعياً يعتمد على الميزانية الفيدرالية

إنّ السبب الرئيس الذي يحفّز الهجرة الكردية العراقية هو الأزمة الاقتصادية المزمنة التي واجهتها المنطقة منذ كانون الثاني 2014. منذ ذلك الحين، ينخرط آلاف الشباب إلى سوق العمل يجربون ويتخرجون في الجامعات على أساس سنوي، لكن الغالبية العظمى منهم يفشلون في العثور على وظيفة. قبلت الجامعات الحكومية والمعاهد الفنية في حكومة إقليم كردستان (167683) طالب في السنوات الدراسية الأربع الماضية. ينبغي خلق (50000) فرصة عمل لضم الشباب إلى سوق العمل. السؤال هنا هو، لماذا هناك عدد قليل جداً من الوظائف في المنطقة؟ في المقام الأول، فشل إقليم كردستان في بناء اقتصاد قادر نسبياً على توفير فرص عمل لعدد متزايد من السكان، لأنّ الهيكل السياسي بعد عام 2003 لإقليم كردستان العراق مبني على نظام المحسوبة، والتحيز للمقربين من الحزبين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني).

كان اقتصاد إقليم كردستان يعتمد اعتماداً كبيراً على حصته في الميزانية الفيدرالية، والتي كانت تستند إلى دخل النفط القومي، ولم يركز كثيراً على تطوير اقتصاد سوق حيوي. فضلاً عن وجود (1.4) مليون موظف في القطاع العام من أصل ستة ملايين نسمة، اعتمد القطاع العام على حصته من الميزانية الفيدرالية العراقية لتوفير فرص العمل لسكان يتزايد عددهم بسرعة. في عام 2013، بدأت حكومة إقليم كردستان في استكشاف النفط وإنتاجه وتصديره على نحو مستقل، ممّا أدّى إلى قطع حصتها في الميزانية الفيدرالية في كانون الأول عام 2014. ونتيجة لذلك، واجهت الحكومة التي يقودها الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على الفور احتمال الفشل دفع في رواتب موظفي الخدمة المدنية، الذين يعتمدون عليهم للحصول على الدعم السياسي، وتقليل فرص العمل. في نهاية المطاف، أعاقت الممارسة الطويلة الأمد المتمثلة في تأمين الدعم السياسي عن طريق الخدمة المدنية قدرة المنطقة على تطوير قطاع عام حيوي ومستقل يمكنه تحمّل الصدمات التي يتعرّض لها سوق النفط. نتيجة لذلك، كان دفع الرواتب ومعاشات التقاعد

يتأخر بين مدّة وأخرى، وفي بعض الأحيان لا تدفع هذه المبالغ لأشهر عديدة، فساد الشك بشأن دفع هذه المستحقات مستقبلاً.

ب. شبكات أصحاب العقود

سبب الانهيار الاقتصادي في تقلص شبكات العملاء المتعاقدين بشدة، فعاد ذلك بالنتيجة على الصفوة من رجال الأعمال وقوات الأمن وكبار الكوادر السياسية. واصلت النخب السياسية الاستفادة من المشاريع التجارية الخاصة. سيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني لمدة طويلة على جميع الصناعات الرئيسية في مناطق نفوذهما، مثل تصنيع الإمدادات الطبية واستيرادها، ومواد البناء والتنقيب عن النفط والتصدير وغيرها. يمتلك الطرفان أسهماً كبيرة في الشركات مقابل الاعتراف القانوني ومنح الترخيص.

أساء تفاخر النخب الحزبية بثرواتهم وسلطتهم الناس الذين يعانون من الفقر والتقصّف. تعيش (87%) من عوائل كردستان على رواتب شهرية تقل عن (684) دولار أمريكي. إنّ أسوأ ما في نظام المحسوبية الذي يدفع الناس للهجرة وضعه للثروة في أعمال مرحة قليلة جداً مثل مجال البناء، يعمل نظام المحسوبية على عدم إعادة توزيع الثروة على الناس عن طريق فرض الضرائب مثلاً، ولا تستثمر هذه الثروات في تطوير النمو الاقتصادي، وتوفير فرص عمل للشباب.

ينشط القطاع الخاص عموماً في محافظة أربيل، وتحديدًا في مركز مدينة أربيل. في تموز 2014 كان (63%) من الشركات المحلية، و(73%) من الشركات الأجنبية المسجلة في أربيل موجودة في أربيل. تعاني دهوك والسليمانية من قلة وجود شركات القطاع الخاص، ولهذا تشهد هذه المحافظات أعلى معدلات الهجرة. كما يبدو القطاع الخاص شبه معدوم الأطراف الحضرية للمحافظات، والتي يعيش فيها أغلبية السكان، والذين لا يجدون أعمالاً ما عدا العمل في المطاعم والمقاهي والتي توفر متوسط أجر شهري مبلغه (200\$).

ج. كيف يفهم الناس نظام المحسوبية للحزبين ما بعد 2014 بوصفه الدافع الرئيس للهجرة

أفضى نظام المحسوبية في إقليم كردستان إلى خلق طبقتين مختلفتين كلياً، الطبقة الأولى هي طبقة المستفيدين من رعاية الحزبين، والطبقة الثانية هي طبقة غير المستفيدين. يشعر الناس

بالاغتراب في كردستان؛ لأنَّ المواطنين العاديين يعاملون معاملة مواطنين من الدرجة الثاني، في حين يحتكر قلة قليلة السلطة الاقتصادية. لم تعدِ الدولة تحتضن الجميع وترعاهم وتكافئهم مالياً نخبَةً صغيرةً. لذا، يعدُّ كثيرون أنَّ الهجرة هي الفرصة الوحيدة الباقية لهم. باتساع الفجوة بين النخبة والجماهير، أصبح شائعاً أنَّ مَنْ يحتكر الثروات هما العائلتان: عائلة بارزاني وطالباني. لقد أصبحت الفروقات بين عوائل وأقارب الحزبين وبين عوائل الناس العاديين واضحة جداً.

كل المشاركين في هذه الدراسة كانوا مستائين من الثروة التي يمتلكها أبناء وبنات النخبة العليا. في حين لا يستطيع أغلب الناس العاديين الحصول على وظيفة مع حيازتهم على شهادات جامعية، يتمتع أولاد مَنْ في سدة الحكم بكل أنواع الرفاهيات. يُذكر أنَّ نجل رئيس إقليم كردستان كان قد باع حصته بقيمة (35) مليون دولار في كانون الأول 2021، بعد شهر فقط من تفاقم أزمة الهجرة على الحدود البولندية والبيلاروسية، وبعد مدَّة من احتجاجات طلابية حاشدة. وعلى ذكر الاحتجاجات، فإنَّ حكومة الإقليم تعاملت مع هذه الحركات بقوة مفرطة وقمعتها بلا رحمة.

من الأمل في الإصلاح إلى الهجرة: شحة البدائل السياسية في الإقليم

حركة كوران: أمل الإصلاح

كان إقليم كردستان العراق -منذ أن أُسس في عام 1992- يحكمه الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، اللذان يشتركان في السيطرة على الاقتصاد والأراضي واحتكاريهما للعنف. بعد مدَّة وجيزة من الغزو الذي قاده الولايات المتحدة، تصاعدت المقاومة الشعبية ضد الاحتكار الثنائي. كشفت وسائل الإعلام الكردية -في عام 2006- عن الفساد المستشري في أروقة الحزبين، وانعدام الشفافية وتقاسم السلطة السياسية. ونتيجة لذلك، نزل الناس إلى الشوارع، وتلا ذلك مظاهرات محتدمة. ومع ذلك، فإنَّ تأسيس حركة (كوران) التغيير في عام 2009 عزَّز المظالم الشعبية في حركة معارضة، بهدف تحدي حكم الاحتكار الثنائي لأحزاب الحزب الديمقراطي الكردستاني وإلغائه عن طريق السياسة الانتخابية.

خلقت حركة كوران الأمل في قلوب لجيل جديد ولا قديم، وتبع الناس قادة الحركة في معارضة الاحتكار الثنائي للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. سرعان ما أصبح كوران الحزب الطبيعي للإصلاحات. قاد قائمتها المؤثرون، بمن فيهم القادة العسكريون السابقون في الاتحاد الوطني الكردستاني وكبار رجال المخابرات، مظاهرات حاشدة وواجهوا الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في البرلمان، بل ألقوا زجاجات على رئيس البرلمان

الكرديستاني. في انتخابات 2013 الإقليمية، فازت الحركة بـ(24) مقعداً، في حين فازت القوائم المنفصلة للحزب الديمقراطي الكرديستاني والاتحاد الوطني الكرديستاني بـ(38) مقعداً، و(18) مقعداً على التوالي، ممّا جعل حركة التغيير ثاني أقوى حزب.

بوصفهم قادة لحركة المعارضة، قرّرت الحركة الدخول في الحكومة الإقليمية الجديدة في عام 2014، وشكلت تحالف مع الفائز في الانتخابات وهو الحزب الديمقراطي الكرديستاني. فشلت الحركة في تحقيق وعودها الإصلاحية بعد رفض الحزبين الديمقراطي والاتحاد الوطني إجراء أي إصلاحات على صورة الحكم المهجين في عام. حاول الحزبان احتواء كوران وتبديد أي تهديدات تستهدف الاحتكار الثنائي للحزبين، لذا، وضع الحزب الديمقراطي الكرديستاني كوران في الحكومة الجديدة بحجة إجراء إصلاحات الحقيقية، مع خسارة الحركة نصف المقاعد التي فازت بها في انتخابات عام 2013. وهكذا، فشلت الحركة في النهوض بالدور البديل الناجع لحكم الحزبين في كردستان، وبهذا سحقت آمال الحركة المدنية التي من شأنها تغيير النظام السياسي.

التهميش السياسي: الجماهير في مواجهة السلطات

أصبح الشعب على يقين بتهميشهم وحرمانهم من الممارسة السياسية؛ بسبب فشل النظام الانتخابي والاحتجاجات السلمية. خلقت قبضة الحزبين انطباعاً عن وجود طبقتين مختلفتين كلياً، وهما طبقة السلطة وطبقة الناس. ولأنّ الاحتجاجات باهظة الثمن، فإنّ الهجرة هي الحل الوحيد المتبقي أمام الناس. لقد قضت هذه السلطة المتدخلة التي يقسمها عائلي بارزاني وطالباني على الطموحات السياسية للشباب والناس. ينعكس هذا التهميش على واقع الانتخابات البرلمانية. وبعبارة أخرى، لقد خسر الحزبان شرعيتهما التمثيلية للناس. من أصل ثلاثة ملايين وأربعمئة ألف نسمة من الناخبين الذي يحق لهم التصويت، فاز الحزب الديمقراطي بما نسبته (16,6%) من الأصوات، وفاز الاتحاد الوطني بما نسبته (6,1%) من أصوات الناس، هذا يعني أنّ (77,3%) من الناس لم يصوتوا للحزبين. لقد خسر الحزب الديمقراطي (26,5%) من أصواته، في حين خسر الاتحاد الوطني (56,9%) من أصواته.

دولة الخوف: الملاحقة السياسية للقضاء على المقاومة

يُعدُّ الخوف من الملاحقة السياسية أحد العوامل التي تدفع إلى الهجرة، فقد تصدّرت حكومة إقليم كردستان العناوين الرئيسية بممارستها العنف ضد الشعب الكردي، وعدم التزامها

بجقوق الناس، وحرية التعبير. كثير من الصحفيين والناشطين والمعارضين هم رهن الاعتقال. خلق الاعتقال والاحتجاز والمراقبة جواً عاماً يسود فيه الخوف، فعمليات مخبرات الحزبين قد يكونون في كل مكان في الإقليم. في المناطق التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني، المناطق التي اعتادت على الاحتجاج، قُتِل فيها وجُرح العشرات من المحتجين على يد قوات الاتحاد الوطني في كانون الأول من عام 2020. كما أنّ هناك إجراءات استباقية تستهدف المنظمين والمخططين للاحتجاجات، أي شخص أو مجموعة لديهم نية الخروج إلى الشارع يتعرّضون لخطر الاعتقال والاحتجاز.

البحث عن الكرامة

ربط المشاركون في هذا البحث بين الرغبة بالهجرة وغياب المساواة الاقتصادية الاجتماعية. لقد قاتل الشعب الكردي للحصول على حريته القومية على مدار القرن العشرين، وتعرّض للقمع والعنف من الحكومات المتعاقبة للعراق. ترى النخبة التي حكمت كردستان نفسها محوّلة، وتستحق حكم الإقليم مثلها مثل نظام حزب البعث، وتناسوا دور الشعب الكردي من عامة الناس في القتال للحصول على الاعتراف والحكم الذاتي. بل إنّ الأكراد اليوم يؤمنون بأنهم محرومين من وطنهم. عند قيام إقليم كردستان في عام 1992، وعدت الحكومة وقتها بأنّ من يشارك في القتال للحرية فإنّه سيحصل على مكاسب من الحكومة الجديدة، ولكن النظام السياسي فشل بالإيفاء بوعوده. يرى الناس أنّهم مهانون في كردستان؛ لأنّ الموضوع لا يتعلّق بالقطاع العام وحده، بل حتى القطاع الخاص الذي يسيطر عليه الحزبين؛ بسبب تقاعس حكومة الإقليم عن استرداد كرامة الناس وصل الحال بالناس إلى حد أنّ أحد من فقد عائلته في الهجوم الكيميائي الذي شنّه صدام حسين على حلبجة بالقول: إنّ نظام صدام أفضل من حكومة الإقليم، لأنّ هذه الحكومة أدلّتنا. ولهذا، يربط كثيرون بين الإذلال الذي يتعرضون له في الإقليم وبين الرغبة في الهجرة.

النتائج والآثار المترتبة على السياسات العامة

ضرورة استيعاب توسع القطاع الخاص للشباب ومعالجة مشكلة أطراف المدن

سيسمح الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني للقطاع الخاص بالتوسّع إلى ما وراء بعض الصناعات المربحة والتحرّك نحو تنويع القطاع الخاص الذي يمتد من مراكز المدن إلى الأطراف. إنّ إدراج الأطراف في الاستثمارات المستقبلية في المنطقة أمرٌ لا بدّ منه لمعالجة أزمة

الهجرة. يمكن للحكومة أن تدعو المستثمرين في جميع أنحاء المنطقة في المشاركة وإنشاء المصانع والشركات، وطمأنتهم بأن أعمالهم لن تعرقلها الحواجز والتدخلات الحزبية. وهذا يتطلب أيضاً من السلطات التخلي عن احتكارها للقطاع الخاص.

يجب إنهاء الملاحقة السياسية التي يمارسها الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني

لا يمكن للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني قمع المقاومة الشعبية دائماً، لأن هذا سيجعل المنطقة أكثر عرضة للمظاهرات العنيفة الجماعية وعدم الاستقرار وتطرف الشباب. يجب على الحكومة التواصل والتفاعل مع السكان لفهم مخاوفهم. يجب على كلا الحزبين الاعتراف بأن هيمنتهم السياسية لا تساوي الاستقرار والشرعية. يجب أن يدركوا أن استدامة حكمهم الثنائي على المحك، مع الأخذ بعين الاعتبار تناقص الدعم الانتخابي المستمر، وزيادة خيبة الأمل السياسية. يمكن أن يشكّل الناخبون المؤهلون حديثاً تحديات خطيرة في نهاية المطاف على حكم إقليم كردستان والشرعية الانتخابية. يزرع الاستمرار القوي للنظام الحالي بذور عدم الاستقرار في المنطقة.

يجب على أصحاب المصلحة الدوليين والاتحاد الأوروبي ممارسة الضغط على الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني

يجب أن يدرك أصحاب المصلحة الدوليون والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن رغبة الأكراد العراقيين في الهجرة إلى أوروبا لم تضمحل؛ لأنّ السكّان يفتقرون إلى الأمن السياسي والاقتصادي. يتعيّن على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ممارسة ضغوط فعّالة على الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني؛ لإجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية. يجب أن يهدف ضغطهم على كلا الطرفين لتنفيذ التوصيات السياسية المذكورة في أعلاه.

رابط المقال:

<https://www.kas.de/documents/266761/0/Mera+Jasm+Bakr+-+Escaping+From+Duopoly+Rule.pdf/77824695-e4c7-a379-00a7-45895fef7ad4?version=1.0&t=1653638687052>